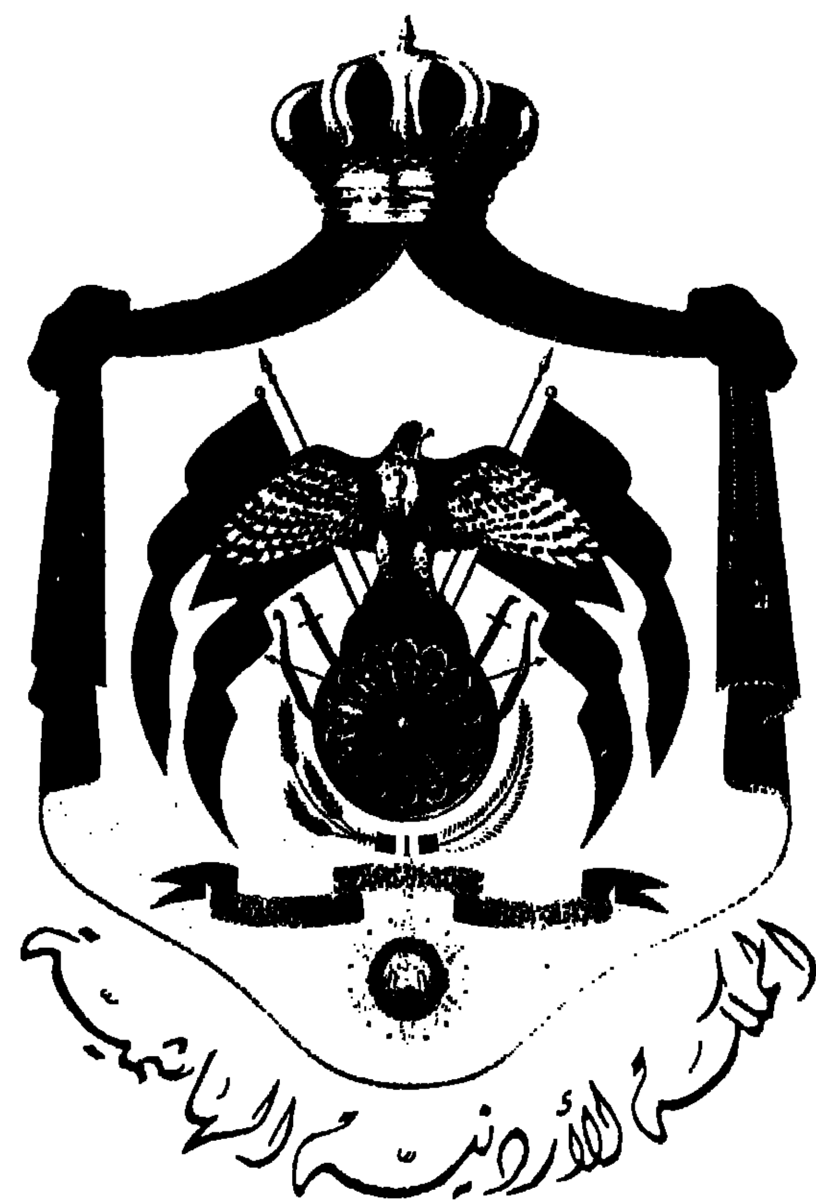


مجلس الأمة

الثلاثاء ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٤ هجرية الموافق ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٩٣ ميلادية

(الجلد ٣١)

(عدد خاص)

عدد خاص يصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني بمناسبة

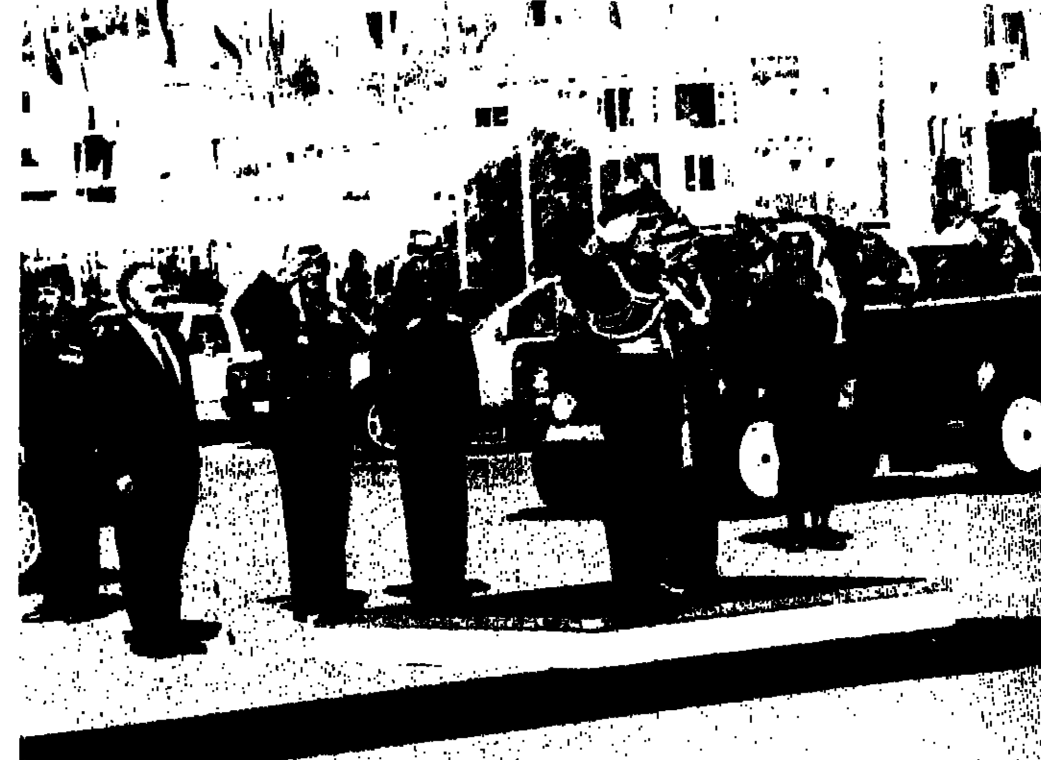
افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر

في يوم الثلاثاء الواقع في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٤ هجرية

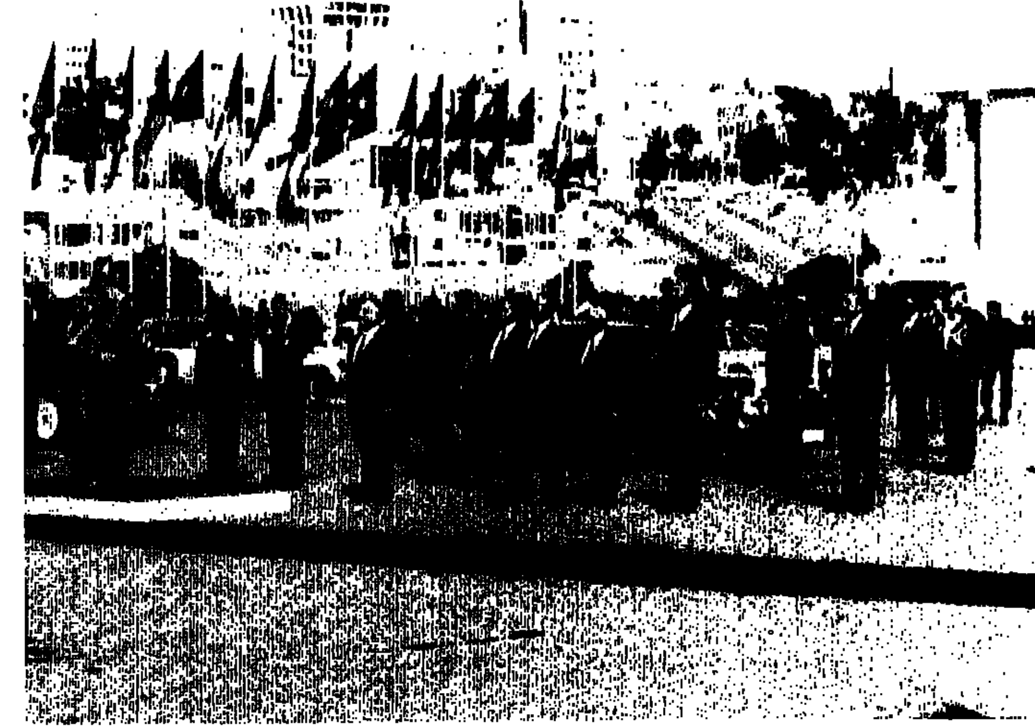
الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلادية



جلالة الملك الحسين المعظم عند تشريفه مبنى مجلس الأمة



جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي



جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي. وسمو الأمير الحسن المعظم ولي العهد ودولة الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع، ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة، وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي، وعطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي يستمعون للسلام الملكي.



جلالة الملك المعظم يقف على المنصة لأستعراض حرس الشرف . وفي الصورة سمو الامير الحسن المعظم ولي العهد ، ودولة الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع، ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة . وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، وعطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي يستمعون للسلام الملكي .



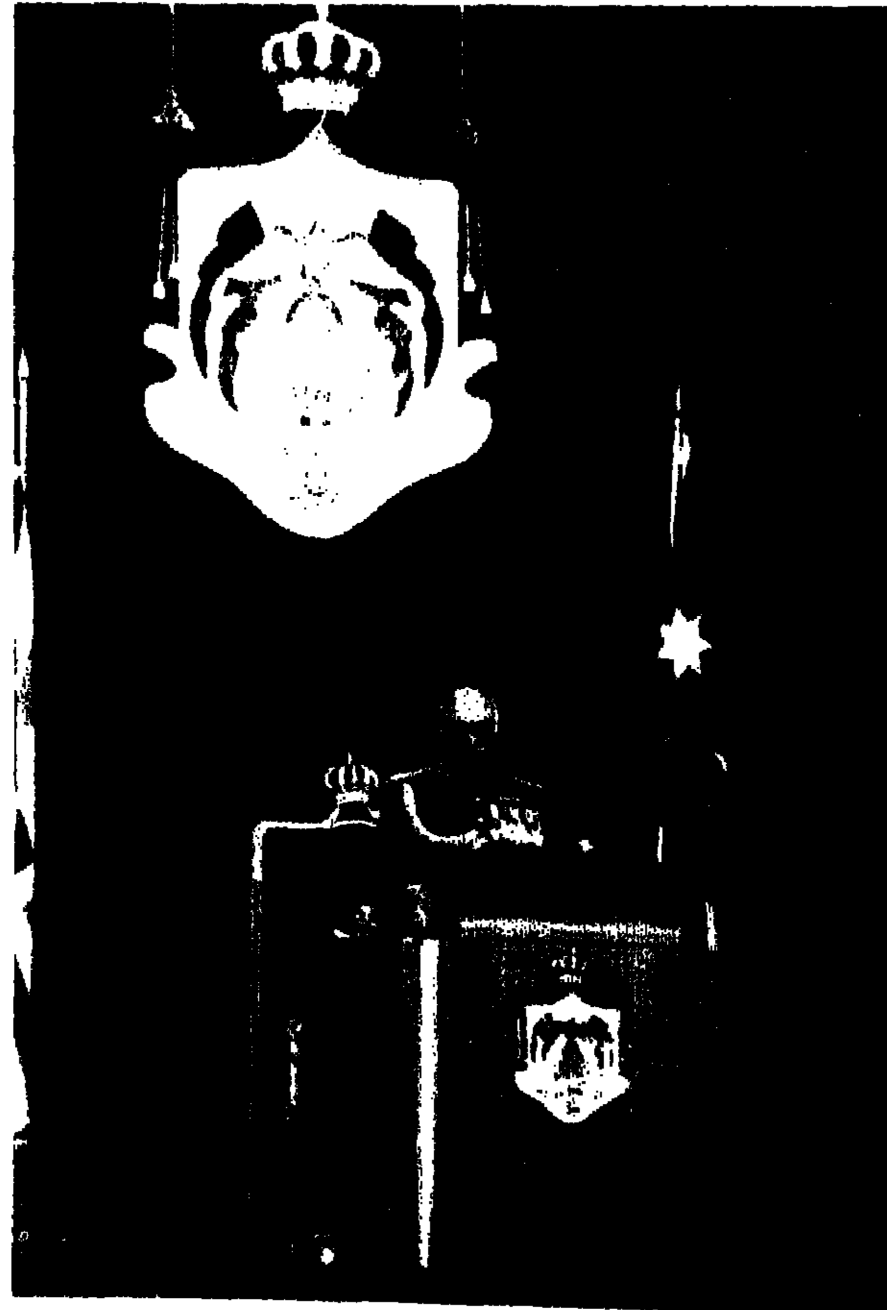
جلالة الملك المعظم يستعرض حرس الشرف



جلالة الملك يستعرض حرس الشرف



جلالة الملك يستعرض حرس الشرف



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش

افتتـــــــاح

الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر

عملاً بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩٩٣/١١/١٣ دعي مجلس الأمة الأردني الثاني عشر الى دورته العادية الأولى وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور (١) .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :

يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في تشرين الثاني سنة ١٩٩٣.

الحسين بن طلال

١٣ / ١١ / ١٩٩٣

وزير الداخلية — رئيس الوزراء

(١) الفقرة الأولى من المادة (٧٨) من الدستور :
المادة ٧٨ - ١ - يدعو الملك مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الأول من كل سنة وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية ، على انه يجوز للملك ان يرجيء بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع مجلس الأمة لتاريخ يعين في الأرادة الملكية ، على ان لا تتجاوز مدة الارجاء شهرين .

مجلس الأمة

وجرى افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر في يوم الثلاثاء الواقع في ٩ جمادى الآخرة ١٤١٤ هجرية الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلادية .

واجتمع مجلس الأمة بأعيانه (١) ونوابه (٢) وهيئة الوزراء (٣) .

١ - الأعيـــــان :

١- دولة الدكتور عبدالسلام المجالي .
٢- دولة السيد بهجت التلهوني .
٣- دولة السيد احمد اللوزي .
٤- دولة السيد زيد الرفاعي .
٥- دولة السيد مضر بدران .
٦- دولة السيد احمد عبيدات .
٧- معالي السيد احمد الطراونه .
٨- معالي السيد عز الدين المفتي .
٩- معالي السيد عبدالله صلاح .
١٠- معالي السيد ذوقان الهنداوي .
١١- معالي المشير حابس المجالي .
١٢- معالي السيد عامر خماش .
١٣- معالي الدكتور جمال ناصر .
١٤- معالي السيد سالم مساعده .
١٥- معالي الدكتور معن ابو نوار .
١٦- معالي الدكتور كامل ابو جابر .
١٧- معالي السيد مروان الحمود .
١٨- سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط .
١٩- معالي الدكتور رجائي المعشر .
٢٠- معالي السيد كامل الشريف .
٢١- معالي الدكتور سعيد التل .
٢٢- معالي السيد طاهر حكمت .
٢٣- معالي الدكتور جواد العناني .
٢٤- معالي السيدة ليلى شرف .
٢٥- معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
٢٦- معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .
٢٧- معالي السيد جودت السبول .
٢٨- سعادة السيد محمد عوده القرعان .
٢٩- سعادة السيد نذير رشيد .
٣٠- سعادة الدكتور داود حنانيا .
٣١- سعادة الدكتور كمال الشاعر .
٣٢- سعادة السيد عبدالمجيد شومان .
٣٣- سعادة السيد احمد السعود .
٣٤- سعادة الدكتور اشرف الكردي .
٣٥- سعادة السيد حماد المعايطة .
٣٦- سعادة الدكتور غيث شبيلات .
٣٧- سعادة السيد سامي مثقال الفايز .
٣٨- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .
٣٩- سعادة السيدة نائله الرشدان .
٤٠- سعادة الشيخ صيتان مجحم الماضي .

٢- النـــــواب :

١- سعادة السيد عبدالعزيز جبر .
٢- سعادة المهندس حماد ابو جاموس .
٣- سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب .
٤- سعادة الشيخ عبدالمنعم ابو زنط .
٥- سعادة السيد حمزه منصور .
٦- سعادة السيد محمد الذويب .

٧- سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني.
٨- دولة السيد طاهر المصري .
٩- معالي السيد علي ابو الراغب .
١٠- سعادة السيدة توجان فيصل كوجك .
١١- سعادة السيد خليل حدادين .
١٢- سعادة السيد انور الحديد .
١٣- سعادة السيد محمد الخنيطي .
١٤- سعادة الدكتور همام سعيد .
١٥- سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمه.
١٦- سعادة المهندس عبد موسى النهار .
١٧- سعادة السيد مفلح اللوزي .
١٨- سعادة السيد منير صوبر .
١٩- سعادة الدكتور عبدالحافظ الشخانبه .
٢٠- سعادة الدكتور عبدالمجيد الاقطش .
٢١- سعادة السيد سميح الفرح .
٢٢- سعادة الدكتور احمد الكوفحي .
٢٣- سعادة الدكتور عبدالمجيد عزام .
٢٤- سعادة السيد صالح شعواطه .
٢٥- معالي السيد عبدالرؤوف الروابده .
٢٦- معالي الدكتور عارف البطاينة .
٢٧- معالي الدكتور صالح ارشيدات .
٢٨- معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات .
٢٩- سعادة السيد عبدالرحيم عكور .
٣٠- سعادة الدكتور نادر ابو الشعر .
٣١- سعادة السيد مفلح الرحيمي .
٣٢- سعادة السيد سليمان سلامه السعد .
٣٣- سعادة الدكتور احمد القضاه .
٣٤- سعادة السيد ضيف الله المومني .
٣٥- سعادة الدكتور فرح الربضي .
٣٦- سعادة السيد فواز الزعبي .
٣٧- سعادة السيد طلال عبيدات .
٣٨- سعادة السيد ابراهيم سماره .
٣٩- سعادة السيد حاتم الغزاوي .
٤٠- سعادة السيد نادر الظهيرات .
٤١- سعادة السيد علي الشطي .
٤٢- سعادة الدكتور محمد عويضه .
٤٣- سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .
٤٤- سعادة السيد ابراهيم شحده زياده .
٤٥- سعادة الدكتور هاشم الدباس .
٤٦- معالي الدكتور عبدالله النسور .
٤٧- معالي المهندس سمير قعوار .
٤٨- سعادة الدكتور فوزي الطعيمه .
٤٩- سعادة المهندس عبدالهادي المجالي .
٥٠- سعادة السيد محمود هويمل .
٥١- سعادة المهندس منصور بن طريف .
٥٢- سعادة السيد احمد الكساسبه .
٥٣- سعادة السيد جميل الحشوش .
٥٤- سعادة المهندس سمير حباشنه .
٥٥- معالي السيد جمال الصرايره .
٥٦- سعادة الدكتور نزيه عمارين .
٥٧- سعادة الدكتور هاني حجازين .
٥٨- معالي الدكتور عوض خليفات .
٥٩- معالي السيد عبدالكريم الكباريتي .
٦٠- سعادة السيد توفيق كريشان .
٦١- سعادة السيد طه الهباهبه .
٦٢- سعادة السيد بدر الرياطي .
٦٣- سعادة الدكتور بسام العموش .
٦٤- سعادة الدكتور محمد الحاج .
٦٥- سعادة الشيخ ذيب اليس .
٦٦- سعادة السيد فياض جرار .
٦٧- سماحة الشيخ عبدالباقي جمو .
٦٨- سعادة السيد بسام حدادين .
٦٩- معالي السيد عبدالكريم الدغمي .

٧٠- سعادة السيد عبدالله اخو ارشيده .
٧١- سعادة الدكتور محمد ابو عليم .
٧٢- سعادة السيد محمد داوديه .
٧٣- معالي الدكتور عبدالله العكايله .
٧٤- سعادة الدكتور راتب السعود .
٧٥- معالي المهندس سعد هايل السرور .
٧٦- سعادة السيد نواف القاضي .
٧٧- معالي السيد جمال الخريشا .
٧٨- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن .
٧٩- سعادة السيد سالم الزوايده .
٨٠- سعادة السيد محمد عوده المجادات .

٣- هيئة الحكومة :

١- دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع .
٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : وزير الاعلام .
٣- معالي الدكتور جواد العناني : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
٤- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
٥- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .
٦- معالي السيد راتب الوزني : وزير العدل .
٧- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
٨- معالي الدكتور بسام الساكت : وزير الصناعة والتجارة .
٩- معالي الدكتور محمود السمره : وزير الثقافة .
١٠- معالي السيد احمد العقايله : وزير دولة.
١١- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
١٢- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١٣- معالي السيد بسام قاقيش : وزير المياه والري .
١٤- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية.
١٥- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
١٦- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
١٧- معالي المهندس خلف الهواري : وزير الاشغال العامة والاسكان .
١٨- معالي السيد سلمان الطراونه : وزير النقل .
١٩- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .
٢٠- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .
٢١- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير الدولة للشؤون الخارجية .
٢٢- معالي الدكتور مروان كمال : وزير الزراعة .
٢٣- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
٢٤- معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس : وزير الصحة .
٢٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .
٢٦- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .
٢٧- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان: وزير السياحة والآثار .

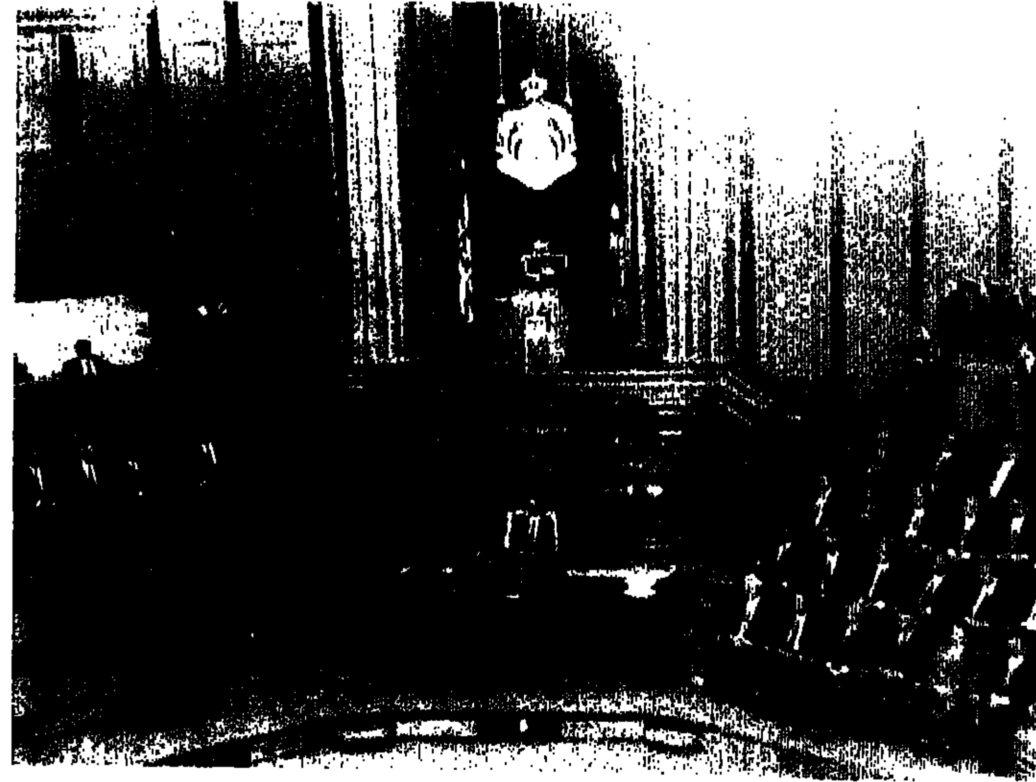
شرف موكب جلالة الملك المعظم دار مجلس الأمة الساعة الحادية عشرة وخمسة وخمسون دقيقة من ظهر ذلك اليوم وكان في معية جلالته سمو الأمير الحسن ولي العهد وسمو الأمير عبدالله بن الحسين المعظم ، وسمو الأمير فيصل بن الحسين المعظم ، وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، ومعالي السيد محمد رسول الكيلاني مستشار جلالة الملك المعظم ، ومعالي السيد مروان القاسم مستشار جلالة الملك المعظم .

وكان في استقبال جلالته عند حضوره مبنى مجلس الأمة دولة الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع ، ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وعطوفة السيد صالح الزعبي امين عام مجلس الأمة ، وعطوفة الفريق الأول عبد الحافظ مرعي الكعابنه رئيس هيئة الاركان ، وعطوفة اللواء الركن عبد الرحمن العدوان مدير الأمن العام .

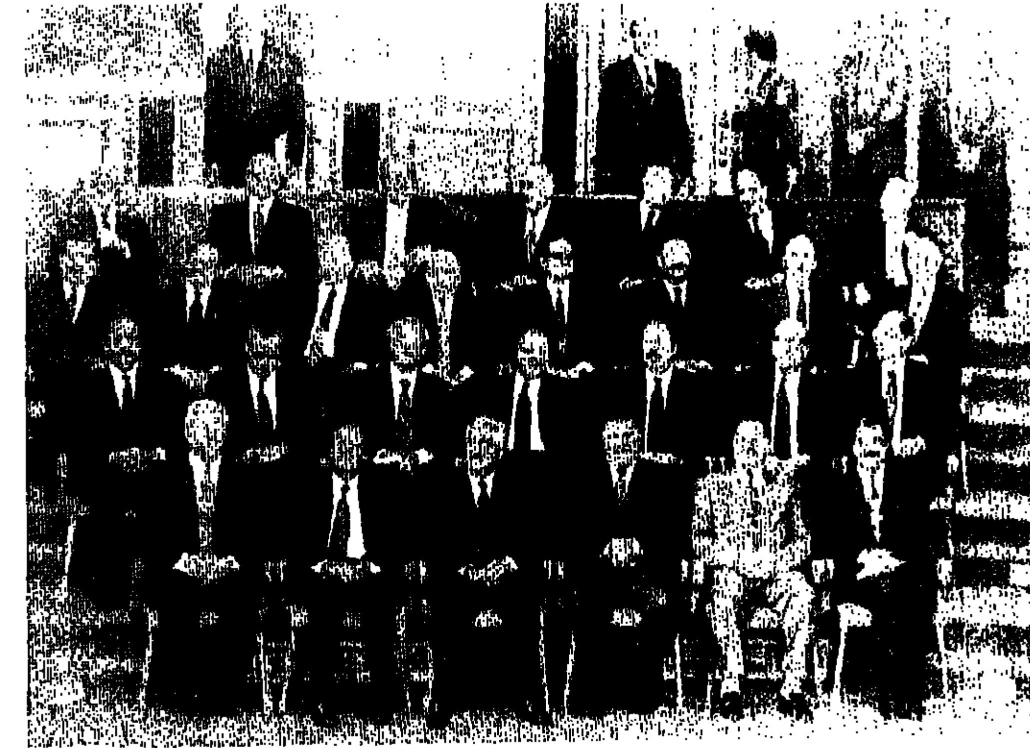
وبعد ان استراح جلالته فترة قصيرة من الوقت في قاعة التشريفات الملكية الخاصة ، توجه جلالته إلى قاعة مجلس الأمة في معيته عطوفة امين عام مجلس الأمة الاستاذ صالح الزعبي الذي اعلن تشريف جلالته فوقف الجميع اجلالاً واحتراماً وحيوه بالتصفيق الحاد .

ووقتئذ شرف القاعة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاستقبل الحاضرون جلالته بالتصفيق الحادّ المتواصل فحياهم جلالته ، وأذن جلالته للحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعاً .

وجلس إلى يمين المنصة الملكية صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسن المعظم وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومستشاري جلالة الملك المعظم معالي السيد محمد رسول الكيلاني ومعالي السيد مروان القاسم ، ومعالي السيد ينال حكمت ، ومعالي الدكتور خالد الكركي والدكتور عز الدين الخطيب وسمو الأمير علي بن نايف الأمين الخاص لجلالة الملك .

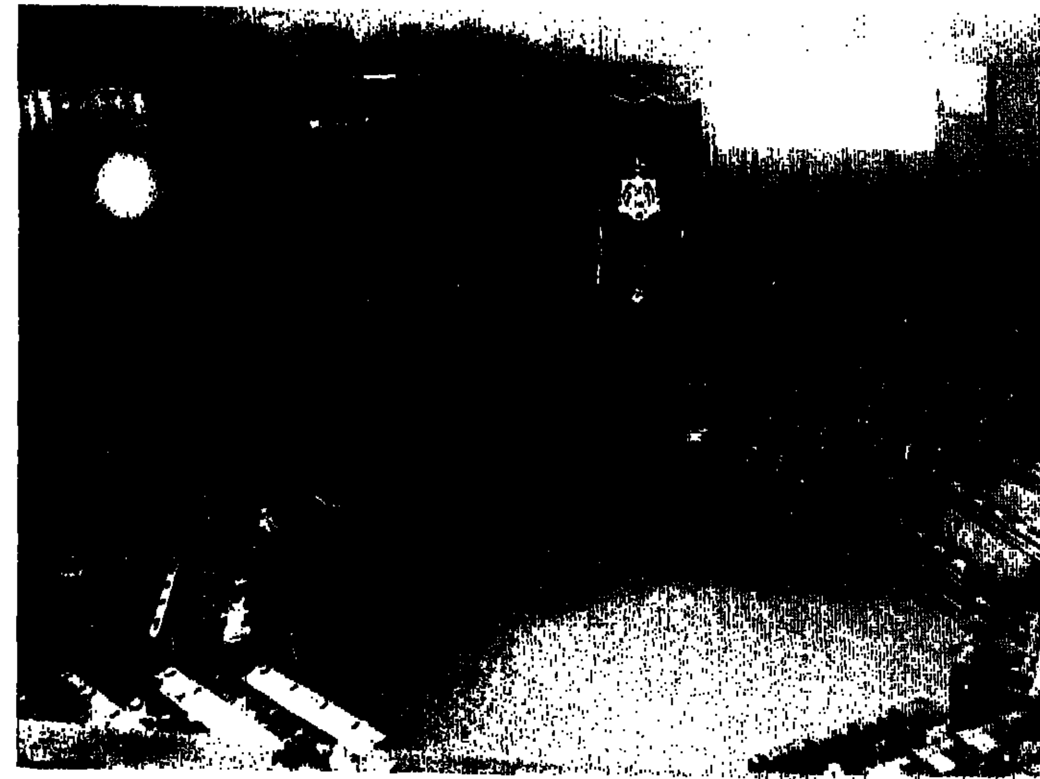






وجلس إلى يسار المنصة الملكية دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة ودولة السيد عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع وأصحاب المعالي الوزراء .

ثم تفضل جلالته باستلام خطاب العرش السامي من عطوفة رئيس التشريفات الملكية حيث تلاه جلالته وهذا نصه .



جلالة الملك يلقي خطاب العرش السامي



خطاب العرش

في افتتاح الدورة العادية الأولى

لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر

في يوم الثلاثاء الواقع في ٩ جمادى الآخرة

سنة ١٤١٤ هجرية الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلادية



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش

خطاب العرش

في

افتتاح الدورة العادية الأولى

لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر

يوم الثلاثاء

الواقع في ٩ جمادى الآخرة ١٤١٤ هجرية

الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلاديـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرات الأعيان
حضرات النواب

بسم الله العلي القدير ، وعلى بركة من هديه وتوفيقه ، افتتح الدورة الاولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر ، وأحمده تعالى على ما منّ به علينا من الحفاظ على جمع صفوفنا ، وتعميق أخوتنا ، وتحقيق اجماعنا على التعاون والتكافل ، وحماية وحدتنا الوطنية الراسخة ، في ظل مسيرتنا الديمقراطية، وحياتنا السياسية المستندة الى القانون ، ونهجنا القائم على الدستور والميثاق الوطني ، واحترام حقوق الانسان وحريته وكرامته .

وأهنئكم بشرف الفوز بخدمة هذا الوطن الغالي ، وامتنا العربية الاسلامية ، التي يفخر الاردن بالانتماء اليها ، ويعتز بدوره في الدفاع عن حقوقها ، ونصرة قضاياها ، وبعد ،

فقد أمرنا باجراء الانتخابات في موعدها المقرر لها ، في ظل التعددية السياسية ، التي انبثقت من تربة هذا الوطن وسماته ، وارتبطت بمسيرته الاصيلة المتميزة ، بالرغم من التغيرات والتطورات السريعة المفاجئة التي مرت بها المنطقة .

وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين كل أسباب النجاح للانتخابات النيابية ، في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة ، والمشاركة لكل أبناء الوطن من شتى الاصول والمنابت . فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح والانتخاب ، وقد جاء تعديل قانون الانتخاب الذي اعطى لكل ناخب صوتا واحدا بعد حوار شامل بين رجال السياسة والفكر والثقافة والصحافة ، ومختلف الوان الطيف الحزبي والسياسي من ابناء هذا الوطن العزيز ، مستمدا من نص الدستور وروحه ، ومن الميثاق الوطني ، في المساواة بين جميع ابناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات .

وقد جسدت هذه الانتخابات ونزاهتها ، وتعاون الجميع لانجاحها وعي ابناء أسرتنا الواحدة ، وعمق التلاحم بينهم من شتى أصولهم ومنابتهم ، وشجاعتهم في التصدي للصعاب ، ومشاركتهم في تحمل المسؤوليات وتساويهم في الحقوق والواجبات ، كما اثبتت العملية الانتخابية حياد حكومتي وحرصها الأكيد على توفير اجواء الحرية والمساواة والمشاركة للجميع ، حتى تكون الانتخابات نزيهة كما أردناها ، وقد كانت كذلك والحمد لله ، فقد شهد لها القريب والبعيد ، بانها الأكثر نقاء ويسرا وشمولية ونزاهة وعدلا ، والأصدق تعبيرا عن وحدتنا الوطنية ، التي نتمسك بها جميعا ، ونعتز بعمقها ومنطلقاتها ، ونفخر باهدافها ومراميها . « تصفيق حاد جداً » . وها أنتم أيها النواب المحترمون تجسدون مصداقية الانتخابات وموضوعيتها ، وأنا على ثقة تامة بأنكم أهل لحمل الأمانة ، والتعاون

على البر والتقوى ، وخدمة الوطن واعلاء شأنه ، والمشاركة في تحمل المسؤوليات وصنع القرارات التي تضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات . فأنتم بعون الله الخيرة التي اختارها شعبنا الواحد ، ومنحها ثقته ، فلنكن عند ثقة الوطن بنا ، اسرة متماسكة متحابة متكافلة متعاونة . وستجدون ايها السيدات والسادة وانتم السلطة التشريعية في مجلس الامة الثاني عشر ان الديمقراطية الاردنية قد قطعت شوطا كبيرا في ترسيخ مبادئها المتمثلة في : الحرية في ظل القانون ، والتمثيل النيابي المنتخب ، وتعدد السلطات الدستورية والفصل بينها ، ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، واستقلال القضاء الذي لا سلطان عليه الا للقانون ، والتعددية السياسية الحزبية ، وحقوق الانسان ، وحرية الحكم المحلي المنتخب ، وهذه المبادىء جميعها مضمونة بموجب الدستور ، ولا بد لنا من أن نعمل جميعا حتى تكون مسيرتنا الديمقراطية ، النموذج الذي ترضى به الأمة ، وترى فيه منارة تهتدي بهديها ، وتلك أمانة مقدسة ومسؤولية لا بد من استلهامها عند كل اجراء تتخذونه ، وعند كل كلمة طيبة تنطقون بها ، وعند كل موقف شريف تقفونه خدمة لمصلحة الوطن العليا .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

تأتي انطلاقة مجلسكم الكريم هذه في مرحلة سياسية واقتصادية واستراتيجية دولية ، تفاعلت فيها عبر السنوات القليلة الماضية تغيرات متسارعة ، احدثت موجة من التحديات الكبيرة عربيا واقليميا ودوليا ، وقد استطاع بلدنا الصمود في وجه هذه التحديات ، وواصل مسيرته بكل عزم وثقة وثبات . وقد دخلت قضية السلام مرحلة جديدة تحتاج منا الى موقف قوي نابع من وحدتنا الوطنية ، وثوابتنا المستندة الى الشرعية الدولية ، وتصميمنا الأكيد على تحقيق سلام عادل ودائم ومشرف ، ترضى عنه الأجيال القادمة وتصونه ، سلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة ، ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة على ترابه الوطني ، ويوفر الأمن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها . ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني الشقيق ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض ، منطلقين من مبدأ الصدق والأخوة الصافية والصراحة الأمينة التي ينبغي ان تكون بين الأشقاء ، ومن ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هويتها الوطنية . وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها ، وبمحض اختيارها ، باتخاذ موقفها المستقل متحملة بذلك مسؤوليتها التاريخية ، وعقدت اتفاق اعلان المبادىء مع اسرائيل يوم ١٩٩٣/٩/١٣ ، واعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني ، كما اعترفت بوحدة الشعب الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، فتأكدت بذلك الارادة الفلسطينية المستقلة . ودعم هذا الاعتراف من الدول الكبرى ، بل ومن غالبية دول العالم ، كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة اسرائيل ، وتصافح اعداء الأمس ، وانطلاقا من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني المستقل ودعمه ، منذ قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، فاننا ندعم منظمة التحرير الفلسطينية ، ونحترم حقها في العمل لتحقيق اهداف الشعب الفلسطيني الشقيق ، وقضيته المركزية الأساسية ضمن أقصى قدراتنا وامكاناتنا ، وتجسيدا لهذه القناعة ، كانت حكومتي قد ثابرت على توجيه الوفد الاردني المفاوض

الذي التزم بمراعاة التقدم على المسار الفلسطيني الاسرائيلي ، حتى اذا ما تم توقيع اعلان المبادىء الاسرائيلي – الفلسطيني ، وما رافق ذلك واحاط به ، صدرت تعليمات حكومتي الى رئيس وفدنا المفاوض بالتوقيع على جدول أعمال المفاوضات الاردنية – الاسرائيلية يوم ١٤-٩-١٩٩٣ ، ايذانا بالشروع في التقدم نحو السلام بخطى محكمة وحكيمة ، واثقين بقدرات حكومتنا ومجلسكم الكريم ، وشعبنا الشجاع ، على التعاون بايمان واخلاص وتصميم ، في مواجهة تحديات المرحلة الآتية ومسؤولياتها ، على طريق انبلاج فجر السلام الذي حرمت منه شعوب المنطقة بأسرها حتى الآن ، السلام الذي يحقق للناس الطمأنينة والاستقرار ، ويفتح أوسع الآفاق لتقدم الانسان ورفعته ، وتوفير فرص الحياة الكريمة له ، مزيلا الفوارق بين الجميع في سائر مناحي الحياة .

انني واثق كل الثقة ، ومؤمن كل الايمان ، بأننا جميعا نؤمن بأن السلام العادل والشامل لن يتحقق ويكتمل حتى تصبح القدس مدينة السلام ، ورمزه ومضمونه حين تعود أرضها العربية المحتلة الطهور لأصحابها الذين ورثوها عن أجدادهم العرب ، مسلمين ومسيحيين على حد سواء ، وتصبح عنوان اللقاء بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ، والسلام بين الجميع . « تصفيق حاد جداً » . ان التزامنا بهدف تحقيق السلام واجب نؤديه نحو الأجيال الآتية ، وهو الذي يدفعنا لهذا الموقف الصادق الامين ، الذي يريد للقدس أن تكون رمز السلام الأبدي في العالم بين المؤمنين من أتباع الديانات السماوية الثلاث ، ومن أحفاد سيدنا ابراهيم عليه السلام . اما المقدسات في قدس الأقداس مهوى أفئدة جميع المؤمنين بالله من اتباع الديانات السماوية الثلاث ، فاننا لا ولن نعترف بسيادة عليها الا لله سبحانه وتعالى . « تصفيق حاد جداً » . وانني من رحاب هذا المجلس الكريم أكرر الدعوة التي أطلقتها في خطابي الى الأمة ، في الثاني عشر من شهر تشرين الاول الماضي ، لتشكيل هيئة عربية اسلامية جليلة غير سياسية ، توحد المسلمين وتجمع شملهم ، وتكون منزهة عن الأهواء والاغراض الصغيرة ، ممثلة للمذاهب الاسلامية السبعة ، توكل اليها رعاية شؤون المقدسات الاسلامية ، مؤكدين أننا سندعمها بكل طاقاتنا وامكاناتنا ، واننا لن نفرط أو نسلم بمسؤولياتنا الدينية والتاريخية في القدس ، وتجاه الأوقاف والمقدسات الاسلامية في فلسطين للمجهول ، داعين في الوقت نفسه الى قيام حوار ديني بين اتباع الديانات السماوية الثلاث ، لتحقيق مشيئته تعالى التي قضت بأن تكون قدس الاقداس مهوى أفئدتهم جميعا ، ليعززوه ويوقروه ويتسابقوا في خشيته وعبادته وينالوا رضاه سبحانه . وانطلاقا من شرعية مسؤوليتنا التاريخية والدينية ، وحرصا منا على صيانة مقدساتنا ، والحفاظ عليها فاننا نواصل العمل على ترميم قبة الصخرة المشرفة وكسوتها بالألواح النحاسية المذهبة ، حيث أكرمني الله سبحانه وتعالى واعانني على القيام بذلك وفاء لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . وتعكف لجنة الاعمار حاليا على اعادة صنع منبر المسجد الاقصى المبارك ، بمتابعة مباشرة مني ، اثر الرسالة التي وجهتها الى حكومتي بهذا الصدد ، ليعود منبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولي الأمر من الناس ، الى سابق عهده في اداء دوره التاريخي في هداية المؤمنين .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان أمن الوطن واستقراره ، وحماية استقلاله ومنجزاته ، وحرية المواطن وكرامته الانسانية ، وأمنه الشخصي والعام ، والسلام الوطني شأن واحد لا يتجزأ ، تحميه وتذود عنه الطليعة من أبناء الوطن ، منتسبو الجيش العربي ، القوات المسلحة الاردنية البرية والبحرية والجوية ، «تصفيق حاد جداً» ، وأجهزة الامن العام والمخابرات العامة ، والدفاع المدني ، التي تمثل بوعيها الوطني ، وعملها المتكامل ، درع الوطن وحصنه المنيع ، وموئل اعتزازه وفخاره . وأغتنمها فرصة طيبة لأتوجه اليهم من على هذا المنبر بتحية الاعتزاز والتقدير ، وهم فرسان الأمة ورجالها الصادقون الشرفاء ، المخلصون لوطنهم وامتهم ، الحافظون مبادىء الثورة العربية الكبرى ، والرافعون رايتها خفاقة أبدا باذن الله . «تصفيق حاد جداً» .

وستلتزم حكومتي بالقيام بواجبها في توفير الدعم والرعاية الكاملة لها ، لتطويرها وتنمية قدراتها، لتواصل اداء دورها المتميز في الذود عن حمى الوطن وأمن المواطن ، والقيام بمهامها الانسانية الدولية ضمن قوات حفظ السلام الدولية .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

منذ أن انضم الاردنيون الاحرار الى صفوف فرسان الثورة العربية الكبرى ، بقيادة الهاشمي الثائر الحسين بن علي طيب الله ثراه ، «تصفيق حاد جداً» ، مرورا باليوم الذي بايع فيه الاردنيون الأوفياء ابنه الشهيد عبدالله بن الحسين ، الى أن شرفني الله بتولي سلطاتي الدستورية ، وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق التضامن العربي الكامل . ونحن العضو المؤسس في جامعة الدول العربية ، وقد كافحنا منذ قيامها لدعم مهامها ومؤسساتها . وبعد ثمانية واربعين عاما من عمرها ، فقد آن الأوان لتعديل ميثاقها ليواكب حاجات العصر ومتطلباته ، ولتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة ، في سبيل استعادة مكانة الامة العربية التي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة ، بعدما أصابها الوهن ، وابتليت بكل ما ابتليت به من الخلافات والخصومات الجانبية .

وستواصل حكومتي بكل ما تستطيع من قدرات ، العمل على تعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة ، خصوصا في مجال الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وجوهره وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة ، في وجه كل ما مسها من غبار .

أما علاقاتنا مع الدول الصديقة فستواصل حكومتي رعايتها وتنشيطها على أساس الثقة والاحترام المتبادل ، والمعاملة بالمثل ، وتحقيق المصالح المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وستهتم حكومتي بصورة خاصة بشؤون هيئة الامم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية والدولية وتعزيز

دورها فيها ، والعمل على تحديث تشريعاتها واعادة هيكلة مؤسساتها ومراجعة مواثيقها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

اننا ونحن نعمل على بناء دولة عصرية منيعة ، أساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا ، فلا بد من تركيز جهودنا على بناء الوطن النموذج ، وبلورة مفهوم دولة القانون ، باعتباره الضامن لحقوق الانسان ، والكافل لأمنه وطمأنينته واستقراره وثقته بالمستقبل . وتجسيدا لهذا المفهوم ، فقد قامت حكومتي باحداث حقيبة وزارية للشؤون القانونية تأكيدا لاحترام القانون والالتزام بسيادته نهجا واسلوبا ، سعيا لتطوير التشريعات بالتعاون التام مع مجلسكم الكريم ، وتوطيد علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والاهتمام بالشؤون البرلمانية لدى الحكومة ، ومتابعة قضاياها المشتركة بما يتفق مع المصلحة الوطنية العليا . وقد خطت الحكومة في هذا المجال خطوات واسعة ، وأنجزت منذ توليها المسؤولية اصدار تشريعات تتعلق بتنظيم وادارة بعض الوزارات والمؤسسات ، كنظام صلاحيات مجلس الوزراء ، وتنظيم وادارة رئاسة الوزراء وتنظيم ادارة وزارة الصحة وغيرها . اضافة الى تشكيل عدة لجان من المختصين المتميزين ، لاعداد مشروعات القوانين التي تتعلق بالمواضيع التي لها تأثير كبير على مصالح المواطنين ، والتي يترتب على تحديثها وتطويرها سرعة الفصل في القضايا ورفع مستوى الاداء القضائي وتبسيط الاجراءات وتسهيلها . كما أن الحكومة مستمرة بسياستها الداعمة لاستقلال القضاء وضمان حياده ورفع مستوى ادائه ، وتعيين القضاة المتميزين المؤهلين . كما باشرت الحكومة بافتتاح محاكم جديدة في مناطق مختلفة في المملكة ، وانشاء أبنية خاصة بها .

وبناء على توجيهاتنا بالنهوض بمؤسساتنا الدبلوماسية لاداء دورها في تعزيز روابط الاردن بدول العالم ، واعطاء صورة مشرقة عن الوطن ، فقد اصدرت حكومتي نظاما خاصا بالسلك الدبلوماسي ، ونظاما لتنظيم وزارة الخارجية وادارتها ، يضمن رفع مستوى الاداء ، والمستوى المعيشي للعاملين في بعثاتنا الدبلوماسية ، تمكينا لهم من أداء دورهم وواجباتهم بجدارة وكرامة .

وقد شرعت حكومتي في تطبيق اللامركزية الادارية ، ماليا واداريا ، وتفعيل دور المحافظين والاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات ، وتفويض بعض صلاحيات الوزراء الى المحافظين والمجالس التنفيذية والاستشارية ، تحقيقا لمبدأ الحرية والمشاركة في صنع القرارات وتحمل المسؤوليات وخدمة المواطنين واشراكهم في ادارة شؤونهم المحلية ، ونقل سلطة اتخاذ القرار الى حيث يكون المواطن . وذلك تجسيدا للديمقراطية التي تسعى اللامركزية لتحقيقها . وتحقيقا لمبدأ المشاركة ، كما أن حكومتي عاقدة العزم في هذا العام على أن تجعل موازنتها وثيقة عمل وتوجهات بحيث لا تكون الموازنة موازنة وزارات ودوائر ومشروعات وحسب ، بل ستكون موازنة محافظات ، تعكس حجم الانفاق الجاري والرأسمالي في كل محافظة . كما أنها عاكفة على اصدار تشريع للادارة المحلية والحكم المحلي .

وستواصل حكومتي امتدادا لجهود الحكومات السابقة العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازا فاعلا ، تتولاه خيرة الكفاءات من ابناء الوطن القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية ، والعاملين ابدا على خدمة ابناء الوطن دون غاية أو تمييز . وحتى تتحقق للجهاز الاداري فاعليته فلا بد من توجيهه وارشاده ومراقبة اعماله ، وقد بدأ ديوان الرقابة والتفتيش الاداري القيام بمهامه ، بعد أن استكمل التشريعات اللازمة لتنظيمه ، بالاضافة الى رقابة ديوان المحاسبة لايرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان ايماننا الدائم بحرية التفكير والتعبير والمشاركة التي كفلها الدستور والقانون في جو مسؤول قد اتاح المجال لحركة فكرية وثقافية وأدبية وشبابية ناشطة ، تجسدت معالمها في النهضة الثقافية الشاملة التي انتشرت في ارجاء الوطن ، فازدهرت الفنون الشعبية والتشكيلية والمسرحية وانتشرت الندوات والمحاضرات والمنتديات الثقافية . كما شهدت ساحة العمل الصحفي نشاطاً متزايداً ، أسفر عن اصدارات جديدة للصحافة اليومية والاسبوعية في ظل القانون الجديد للمطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ ، الذي كفل حرية الصحافة والطباعة والرأي لكل اردني ، وقد حافظت معظم الصحف على الاطار القانوني والحرية المسؤولة المتاحة لها . وقد بادرت وزارة الاعلام بوضع استراتيجية للاعلام الاردني ، يتم بموجبها تحديث الاجهزة الرسمية ووسائل اتصالها وأساليب عملها ، لتكون قادرة على التعامل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحتان العربية والدولية . وبعد انطلاق البث الفضائي التلفزيوني الاردني الى عالمنا العربي ، يجري العمل على ايصاله الى جميع انحاء اوروبا وامريكا ، ليحمل صورة الاردن المشرقة الى ارجاء العالم الرحبة .

ووضعت حكومتي خطة متكاملة لتطوير قطاع الاتصالات والبريد وتعميم خدماته لجميع انحاء المملكة ، من خلال برنامج استثماري لتحديث الاتصالات الفضائية وزيادة المقاسم الوطنية والدولية وشبكات الهاتف .

وفي مجال التربية والتعليم ستواصل حكومتي السير في خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات ، مع تأكيد دور التربية الفاعل في مرحلة التحول الديمقراطي ، والتركيز بشكل خاص على الابعاد النوعية ، ويشمل ذالك الارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة ، وتطوير المناهج والكتب المدرسية مضموناً واخراجاً ، وتوفير المرافق التربوية المختلفة والاستغناء عن الابنية المدرسية المستأجرة ، وتحسين مستوى الادارات التربوية ، وتطوير اساليب التقويم والامتحانات العامة ، وتأكيد دور المدرسة وحدة للتطوير التربوي ، وخلية فاعلة في مجتمعها المحلي . وستعزز حكومتي دور القطاع التعليمي الخاص ، وستتيح له كل السبل ليقوم بدوره كاملا في المشاركة في شتى المجالات التربوية . وستولي حكومتي التربية الخاصة لفئات من ذوي الحاجات الخاصة والمعوقين ، والتعليم غير النظامي ، الاهتمام والرعاية ليشمل تفعيل مرحلة التعليم قبل المدرسة ، وتطوير فرص التعليم للكبار ، وتعميم تسهيلات

التدريب المهني وتنويعها ، كما ستعمل على احكام الارتباط بين نواتج النظام التعليمي ومستوياتها من جهة ، ومتطلبات التنمية وحاجات مجالات العمل من جهة اخرى .

وعلى صعيد التعليم الجامعي فقد بدأت حكومتي مراجعة شاملة للأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعات الرسمية والاهلية بهدف تطويرها وتعديلها بما يعزز استقلال الجامعات ، ويتناسب والتطور العلمي والاجتماعي والديمقراطي في المجتمع الاردني . وتحسين اوضاع العاملين فيها لرفع كفاءتهم خدمة للعملية الاكاديمية . وتولي حكومتي اهتماما خاصا بجامعة آل البيت خدمة لغاياتها العربية والاسلامية .

وقد شهدت الحركة الرياضية والشبابية في المملكة تفعيلا كبيرا ، حيث شاركت الاندية في انتخابات اعضاء مجالس ادارة الاتحادات الرياضية الاولومبية ، كما تم انجاز عدد من المجمعات الرياضية في ارجاء الوطن ، وانشأت حكومتي المركز الاردني لاعداد المدربين لاستثمار الطاقات الوطنية من المدربين وتوجيهها ، للنهوض بمستوى الالعاب الرياضية في مختلف انحاء المملكة . كما بادرت باستثمار طاقات الشباب وتوجيهها توجيها مثمرا من خلال اللجنة العليا للعمل التطوعي ، كما انجزت اربعة مخيمات شبابية اضافة الى بيت الشباب في مدينة العقبة .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد واصلت حكومتي مكملة للجهود السابقة مسيرة النهضة الوطنية في البناء والاعمار وعلى كل صعيد ، وصولا الى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والاجتماعي ، حيث تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ، وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام . وقد انبثقت هذه الخطة من النظرة الشمولية للواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فعملت على تعزيز التنمية المستمرة آخذة بعين الاعتبار برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ، وصولا الى اهداف اعادة التوازن الداخلي والخارجي لاقتصادنا الوطني . وقد تم تبني حزم متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي توفر للقطاع الخاص ، الفرص الكافية والاولوية في الاستثمار والانتاج . كما واصلت حكومتي جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر ، فقامت بانشاء عدد من المشروعات الرامية الى التخفيف من عبء هذه المشكلة ، والسعي نحو تحسين مستويات الدخول ، ومن هذه المشروعات مشروع تنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة ، ودعم صندوق التنمية والتشغيل ، وصندوق المعونة الوطنية ، وتفعيل دور صندوق الزكاة ولجانه . وستولي حكومتي الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من مختلف الفئات ، لتوفير فرص عمل للعامل الاردني المعوق ، من خلال ما نص عليه قانون رعاية المعوقين الاردني ، باستحداث مكاتب تشغيل خاصة لتلك الفئة . كما ستعمل على تعزيز دور القطاع التطوعي الاجتماعي وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في حياتهم وحياة مجتمعاتهم ، من خلال تأسيس المزيد من الجمعيات التعاونية والخيرية . كما أنجزت حكومتي مركز معلومات قطاع

التنمية الاجتماعية ، الذي يساهم في تفعيل مؤسسات العون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ، ويعمل على تطويرها .

وعلى الصعيدين المالي والنقدي ، واصلت حكومتي جهودها نحو تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات ، مع المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتخفيف اعباء المديونية الخارجية . وتدل المؤشرات الاولية ان الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج ايجابية ، وللعام الثاني على التوالي ، تتفق وبرنامج التصحيح الاقتصادي . ومن المتوقع ان يحقق الناتج المحلي والاجمالي في هذا العام نموا حقيقيا بحوالي (٦٪) كمحصلة لنمو مختلف القطاعات الانتاجية ، وخاصة قطاعات الانشاءات والزراعة والسياحة . كما يتوقع ان يبقى المستوى العام للاسعار على ما هو عليه ، وبما لا يزيد عن ٥ر٤٪ . واستمرت الحكومة جاهدة في العمل على تخفيض اعباء الدين الخارجي من خلال اعادة هيكلة المديونية ، حيث تم اعداد الاتفاق الاولي مع نادي لندن الذي يمثل البنوك التجارية الدائنة ، على اعادة هيكلة الديون المستحقة والبالغة (٨٩٥) مليون دولار . وستقوم حكومتي بتوقيع الاتفاق النهائي بشأن اعادة هيكلة هذه الديون وفوائدها قبل نهاية هذا العام وقد استطاعت حكومتي الحصول على موافقة الحكومات الدائنة اعضاء نادي باريس ، على تمديد الفترة المتعلقة باعادة جدولة ديون يقدر حجمها ب (٢٥٠) مليون دولار تمثل الاقساط والفوائد المستحقة خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ الى ١٩٩٤/٢/٢٨ . كما تمكنا من تخفيض عجز الموازنة لهذا العام وضبط الانفاق ، حيث غطت الايرادات المحلية وللسنة الثانية على التوالي في تاريخ المملكة ، كامل النفقات وجزءا كبيرا من النفقات الاستثمارية . ولم يكن الانجاز المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي ، فقد واصلت السلطة النقدية بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية ، ورافق ذلك استقرار في سعر صرف الدينار الاردني . كما كان توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، على مختلف القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات ، توزيعا منسجما مع سياسات النمو المستهدفة . وفي مجال التشريع المالي ، تقوم حكومتي باعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الاستهلاك والدخل ، والاراضي والمناطق الحرة وسوق عمان المالي، لتواكب المستجدات في هذا الشأن .

وعلى الصعيد الاستثماري الصناعي عملت حكومتي على تأمين التسهيلات الممكنة في سبيل توفير مناخ استثماري مستقر ، مما اسهم في اتاحة الفرصة لتسجيل اكثر من (٨٤٣) مشروعا صناعيا ، تؤمن احد عشر الفاً ومائتي فرصة عمل جديدة . اضافة الى تزايد عدد الشركات المحلية التي تم تسجيلها ، والذي بلغ عددها خلال هذا العام (٤٠١٧) شركة . كما تم استحداث دائرة لتشجيع الاستثمار كمرجع اساسي للمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم بكل يسر وسهولة . وكذلك تم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتوسع في المدن الصناعية والحرفية . كما قامت حكومتي بمراجعة عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاجنبية ، بهدف رفع مستوى التبادل التجاري معها وزيادة حجم الصادرات الوطنية الى اسواقها .

وقد أظهرت حكومتي اهتمامها بالقطاع الخاص ، ودعم مبادرته ومشاركته في القرارات

لقناعتها بدوره الفاعل في النماء الاقتصادي والاجتماعي .

وانطلاقا من ايماننا بمفهوم التوأمة بين الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاقتصادية ، ومبدأ المشاركة في صنع القرار ، فقد أبدت الحكومة اهتمامها باعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الاستشاري وتوسيع قاعدته من خيرة رجال الفكر والرأي ودعته الى الانعقاد بشكل دوري لوضع الحلول المشتركة للقضايا الاقتصادية الاساسية كتشريعات الاستثمار ، والسياسات المالية والنقدية ، وسياسة الاسعار والاجور ، ومعالجة مسائل التخاصية ومساهمات القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد واصلت حكومتي أعمال التنقيب عن النفط والغاز في مناطق الريشة والبحر الميت ، وأنجزت التوسعة في محطة كهرباء الريشة الغازية ، ويجري الآن حفر البئر الاولى في شمال الريشة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة وطنية للنفط والغاز .

وفي مجال الثروة المعدنية تستمر أعمال المسح الفني الضروري لاستكشاف الثروات المعدنية في مختلف مناطق المملكة ، حيث ظهرت نتائج ايجابية باكتشاف خامات جديدة تبشر بالخير . كما يستمر العمل على تنمية مصادر الطاقة المتجددة وتطويرها مثل استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والصخر الزيتي .

وعلى الصعيد الزراعي تواصل الحكومة استصلاح مساحات من الاراضي في المناطق المرتفعة وزراعتها بالاشجار المثمرة ، وانجاز مشروع التحريج الوطني ، وتطوير منطقة الحماد ، وتقديم القروض الانمائية والتشغيلية للمزارعين . وقد تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية مشروع تنويع مصادر الدخل بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وسيتم توقيع اتفاقية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، لتمويل المشاريع التي تخدم صغار المزارعين .

وفي مجال العمل والتدريب المهني والضمان الاجتماعي ، تعمل حكومتي على توفير المناخ الملائم للعمل والانتاج وأمن العاملين وسلامتهم المهنية ، وتوفير الحماية الاجتماعية للعامل وافراد اسرته، وبما ينهض بقدرات العاملين المهنية تأهيلا وتدريبا ، ويعزز قدراتهم الانتاجية . وتعمل حكومتي على متابعة الاجراءات الدستورية والقانونية لانجاز قانون العمل الجديد ، الذي يتميز بتحسين شروط التشغيل ويرعى شؤون المرأة العاملة ، ويحقق المزيد من المكتسبات للقوى العاملة . وقد وضعت حكومتي الآليات والضوابط اللازمة لتنظيم استخدام العمال الوافدين مع الحد من منافستهم للقوى العاملة المحلية. كما تواصل دعمها لنقابات العاملين ونقابات اصحاب العمل ، لدعم جهود اطراف الانتاج الثلاثة باسلوب تكاملي خدمة للانتاج الوطني . وقد بلورت حكومتي مشروع قيام مؤسسة تشغيل القوى العاملة التي سيتم اخراجها الى حيز الوجود . وكذلك انجاز مشروع قانون تنظيم العمل المهني ، الذي يهدف الى تصنيف المهن وتحديد مستويات العمل المهني . وتعمل حكومتي على دعم مؤسسة

التدريب المهني بهدف تحسين نوعية المتدربين ، وزيادة طاقاتها الاستيعابية لتقوم بتدريب (٧٢) الف عامل متدرب خلال سنوات الخطة الخمسية (٩٣ - ٩٧) . وتتابع حكومتي رعايتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير التأمينات الاجتماعية ، ودعم الاقتصاد الوطني وحماية القيمة الحقيقية لأموالها وتنميتها ، بهدف تمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق المشتركين فيها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد عملت حكومتي على توسيع مظلة التأمين الصحي ، وهي عاكفة على اصدار التشريع اللازم ليشمل كل أبناء الوطن . كما تسعى لتعميم ونشر الطب الوقائي ، وتعمل على وضع الأنظمة والتعليمات لغايات احكام الرقابة الصحية ، وعلى صعيد الطب العلاجي يجري العمل على رفع طاقة استيعاب المستشفيات الحكومية ، بزيادة عدد الأسرة في معظم مستشفيات المملكة . وانشاء مستشفيات جديدة أهمها مستشفى الملك عبدالله ، ومستشفيات الكرك وياجوز ودير ابي سعيد ، وتفعيل دور المراكز الصحية . وفي الوقت نفسه تدعم حكومتي القطاع الصحي الخاص ، ليقوم بدوره الى جانب القطاع الطبي العام .

كما تعمل حكومتي على انجاز مشروع قانون البيئة لتنظيم التعاون بين الجهات المعنية ، لصيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث ، وذلك عن طريق انشاء مؤسسة عامة للبيئة تتمتع باستقلال مالي ومجلس أعلى لها ، يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص ، والمؤسسات والجمعيات شبه الرسمية والأهلية والتطوعية ، يكون لكل منها دور في رسم السياسات وتنفيذ المشروعات البيئية . وقد واصل الاردن جهده المتميز على الصعيد الدولي لحماية البيئة من خلال مشاركته في المؤتمرات والندوات ، وتنفيذ ما تضمنته المواثيق الدولية الخاصة بحماية البيئة ، التي ساهم في اعدادها والتوقيع عليها .

وتوفيرا للأمن الغذائي حافظت حكومتي على تأمين المخزون الاستراتيجي الغذائي بانتظام وبما يغطي حاجة المملكة لستة شهور ، كما حافظت على استقرار أسعار المواد الغذائية الاساسية ، ضمن حدود الدعم المقرر بما في ذلك دعم الانتاج الزراعي المحلي ، وستعمل على الاستمرار في توفير المواد الغذائية الاساسية بأسعار مقبولة ، مع العمل على ايصال الدعم لمستحقيه توخيا لتحقيق العدالة والاصلاح الاقتصادي .

وفي مجال مياه الشرب تابعت حكومتي ، تمديد شبكات المياه الرئيسية والفرعية لخدمة التجمعات السكانية الجديدة ، مع العمل على تحسين الشبكات القائمة لرفع كفاءة توزيع المياه ، حيث وصلت نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه العامة الى حوالي (٩٨٪) من سكان المملكة .

وفي مجال الري ، فان حكومتي ستمضي قدما بتنفيذ خطة التنمية الشاملة لبقية مناطق الاغوار، حيث تم اعداد خطة طموحة سيباشر بتنفيذها خلال العام القادم لتنمية مناطق وادي عربة ، على غرار

ما تم انجازه في وادي الاردن والاغوار الجنوبية ، وذلك لجعلها مناطق انتاج وجذب سكاني .

أما فيما يتعلق بالسدود ، فسوف يباشر قبل نهاية هذا العام بتنفيذ خطة جرى اعدادها لانشاء عدد من السدود الكبيرة ، في المواقع الواعدة على الاودية المؤدية لمناطق الاغوار . كما ستستمر بتنفيذ برنامج انشاء الحفائر والسدود الصحراوية بجهد مشترك مع القوات المسلحة الاردنية ، وذلك لاغراض المساهمة في تنمية مناطق البادية .

وعلى صعيد الاسكان تقوم حكومتي بدورها في المساعدة على تأمين السكن المناسب ، وتأمين الخدمة الحضرية للأسر ذات الدخل المحدود .

كما تقوم حكومتي باستكمال انشاء وتطوير شبكة الطرق العامة وصيانتها وتجهيزها وتأمينها بالوسائل المرورية اللازمة ، ومواصلة انشاء الطرق ، ودعم ورعاية قطاع الانشاءات .

وفي مجال النقل فقد شرعت حكومتي باتخاذ الخطوات الكفيلة لتوحيد جهة الاشراف في قطاع النقل وحفز القطاع الخاص للمشاركة الاستثمارية في ادارة وملكية قطاع النقل ، كما أعدت مشروع تشكيل المجلس الاعلى للنقل ولجانه القطاعية ، للمساهمة في رسم السياسة العامة للمرحلة المستقبلية لهذا القطاع ، وباشرت بتأسيس مركز معلومات قطاع النقل . وقامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة بناء مؤسسة الملكية الاردنية لتمكينها النهوض بمسؤولياتها الوطنية .

وتولي حكومتي اهتماما كبيرا للمواقع الأثرية والمباني التاريخية باعتبارها ثروة قومية وتراثا ثقافيا نعتز به ، ومراكز جذب للسياحة المحلية والخارجية . كما تعمل على تطوير المرافق السياحية ، وتوفير البنى التحتية ، والفوقية لمناطق التنمية والتطوير السياحي في مختلف انحاء المناطق والمواقع السياحية ، وتنويع خدماتها وتأهيلها ، لاستقبال السياح والزوار ، من المواطنين وضيوف الاردن ، مما يؤدي الى زيادة في حجم العائدات الاقتصادية بشكل يدعم ميزان المدفوعات ، ويرفد الخزينة بالعملات الصعبة ويؤدي الى زيادة في نسبة النمو الاقتصادي وحجم الناتج القومي الاجمالي ، وسيكون للقطاع الخاص دور رئيس في خطط التنمية والبناء السياحي ، عن طريق توفير الحوافز اللازمة لزيادة حجم الاستثمار وتسهيل الاجراءات واصدار التشريعات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية المنشودة ، وتنفيذ حملات التسويق والترويج في الاسواق السياحية الدولية .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان ايماننا بوحدة هذه الأمة ، ومستقبل أجيالها يتطلب منا أن نعمل على احياء الثقة المتبادلة بين الأشقاء العرب ، وتجاوز العقبات والسلبيات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي ، ونبذ الفرقة والخصام واحلال التفاهم والوئام ، فعوامل التلاقي العربي تفوق بكثير عوامل التباعد والافتراق . ولا بد لنا من أن ننطلق في عملنا العربي من مفهوم أمننا القومي الشامل ، ومصالحنا المتداخلة ، ومستقبلنا

المشترك ، وصولا الى شمولية الحل لمختلف قضايانا الاستراتيجية .

ان المرحلة الراهنة تقتضي منا المزيد من السعي نحو العمل بدرجة عالية من التنسيق والتعامل مع قضية السلام من موقف منسق متكامل ، وصولا الى استعادة الحقوق الفلسطينية والعربية العادلة ، والله من وراء القصد . وسيواصل الاردن جهده المكثف مع الدول الاسلامية الشقيقة لتمتين علاقاته بها . وتعزيز تعاونه معها ، واظهار ديننا الحنيف بصورته الانسانية المشرقة ، ومبادئه السمحة ، وانفتاحه المستنير .

وسيعزز الاردن علاقاته مع دول العالم ، وفي هذا المجال أقامت حكومتي علاقات دبلوماسية مع الدول الأسلامية الأسيوية التي استقلت حديثاً وأرتيريا وجنوب افريقيا ، وساهمت في تقديم المساعدات الانسانية لكل من الصومال والبوسنه والهرسك .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان مسيرة الوطن المباركة ، تحتاج الى كل جهد مخلص وعمل دؤوب ، وتعاون مثمر ، بين أبناء أسرتنا الواحدة ، مسؤولين ومواطنين ، أعانكم الله جميعا على مهامكم الكبيرة ، ووفقكم وسدد على طريق الخير والرشاد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

((تصفيق حاد جداً))

وبعد انتهاء حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم من القاء خطاب العرش سلم الخطاب الى عطوفة رئيس التشريفات الملكية ثم تهيأ جلالته للأنصراف عند الساعة الواحدة والربع فوقف الحاضرون اجلالاً محيين جلالته بالتصفيق الحاد .

فحيا جلالته الحاضرين ودخل قاعة التشريفات الملكية الخاصة ، وتفضل بالسماح لحضرات السادة الأعيان والنواب بالسلام على جلالته ، وبعدها غادر جلالته حفظه الله المجلس بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال واحترام .

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الأمة
أحمد اللوزي





اعضاء مجلس الأمة يقفون اجلالاً واحتراماً لحضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم





اعضاء مجلس الأمة يقفون اجلالاً واحتراماً لحضرة صاحب الجلالة
الملك الحسين المعظم





اعضاء مجلس الأمة يقفون اجلالاً واحتراماً لحضرة صاحب الجلالة
الملك الحسين المعظم





اعضاء مجلس الأمة يقفون اجلالاً واحتراماً لحضرة صاحب الجلالة
الملك الحسين المعظم



جلالة الملك المعظم عند مغادرته
مبنى مجلس الأمة



جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي عند مغادرته مبنى مجلس الأمة وأصحاب السمو الامير الحسن المعظم ولي العهد والامير عبدالله بن الحسين المعظم والأمير فيصل بن الحسين المعظم والأمير علي بن الحسين المعظم ودولة الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع، ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، ومعالي الدكتور خالد الكركي ومعالي الدكتور محمد رسول الكيلاني مستشاري جلالة الملك المعظم وعطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي يستمعون للسلام الملكي .



سمو الامير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الأمير عبدالله بن الحسين المعظم وسمو الأمير فيصل بن الحسين المعظم وسمو الأميز علي بن الحسين المعظم ودولة الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة ، وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي الدكتور خالد الكركي مستشار جلالة الملك المعظم وعطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي يستمعون للسلام الملكي قبل مغادرة جلالة الملك المعظم مجلس الأمة .

ملاحظـــة :

حضر حفل الأفتتاح :

جلالة الملكة نور المعظمة ، وسمو الأميرة وجدان علي ، وسمو الأميرة رانيا العبدالله وسمو الأميرة غيداء ، رجال البلاط ، كبار موظفي الديوان الملكي الهاشمي ، الوزراء السابقون ، رؤساء البعثات الدبلوماسية الأسلامية والعربية والأجنبية ، والمنظمات العربية والدولية المعتمدون لدى البلاط الملكي الهاشمي ، والقناصل الفخريون ، والأمناء العامون ، ممثلو الهيئات العلمية الأسلامية ، قضاة المحاكم الشرعية والنظامية ، رجال الدين من الطوائف الأخرى ، امراء الجيش والأمن العام ، الملحقون العسكريون للدول العربية والأجنبية ، مدراء الدوائر ، والبنوك ، والمؤسسات والشركات وكبار موظفي الدولة ورؤساء النقابات والبلديات ، شيوخ العشائر ووجهاء البلاد ، رجال الاعلام المحلي والعربي والاجنبي ، سيدات المجتمع وعضوات الاتحاد النسائي الأردني .

تعريف :

١. صدر هذا العدد باشراف مدير شؤون مجلس النواب : **السيد علي الحسبان .**

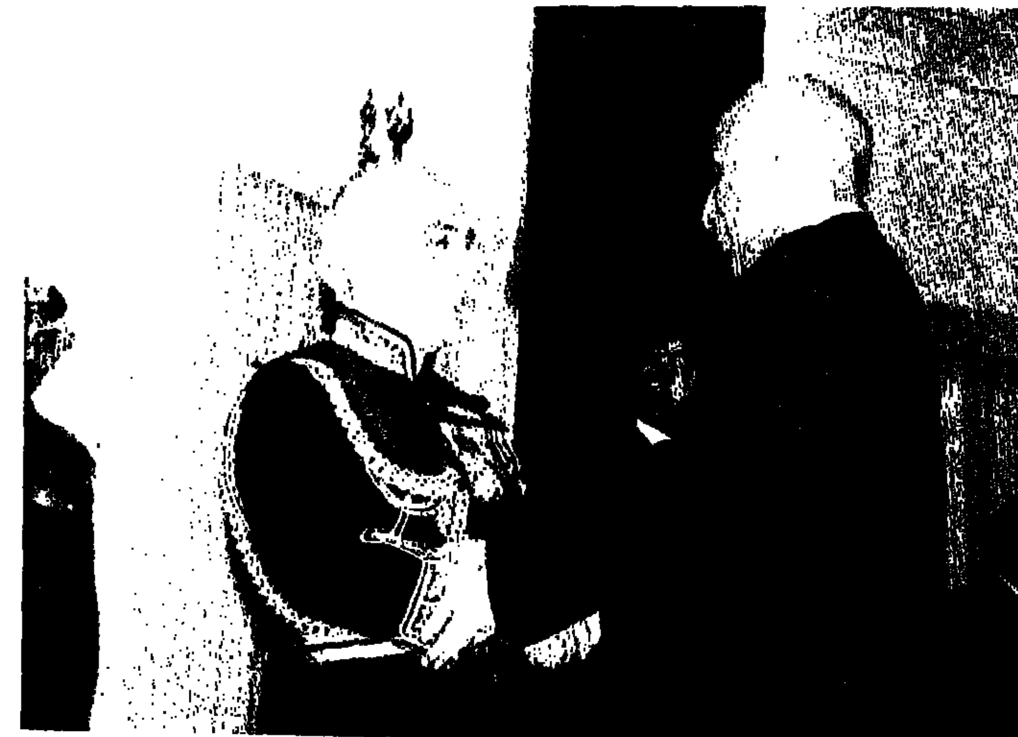
٢. قام بتنظيم هذا العدد والإشراف على طباعتة رئيس قسم التدقيق : **السيدة حنان حتامله**

٣. قام بتدقيق هذا العدد : السيد فائق زيدان ، السيد محمد الخرابشة .





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





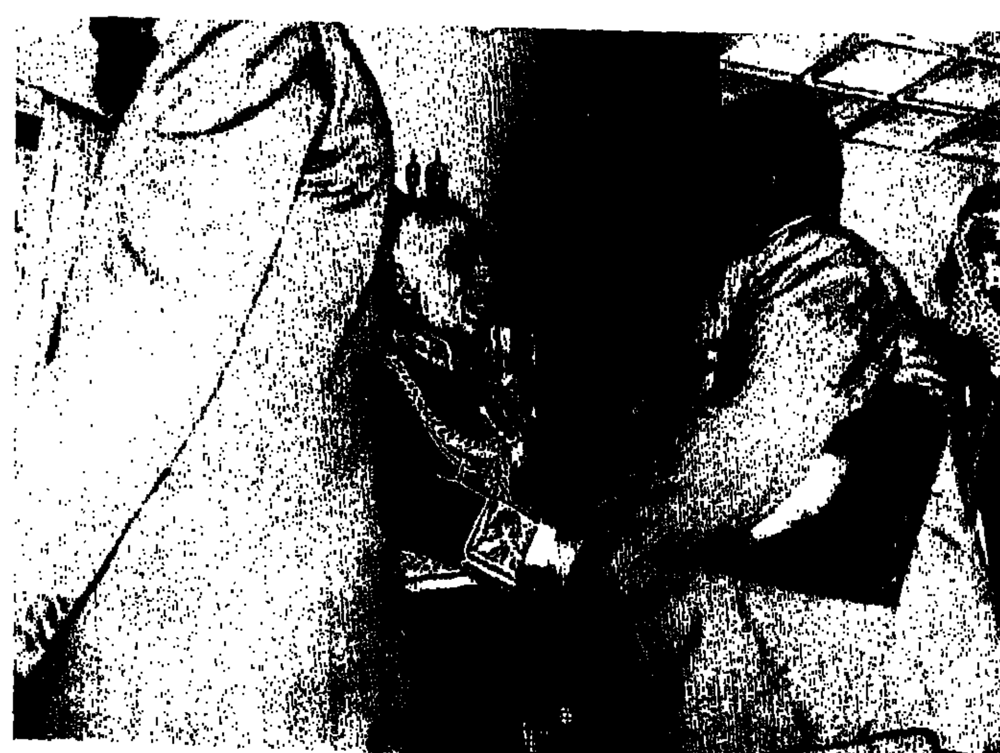
اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك

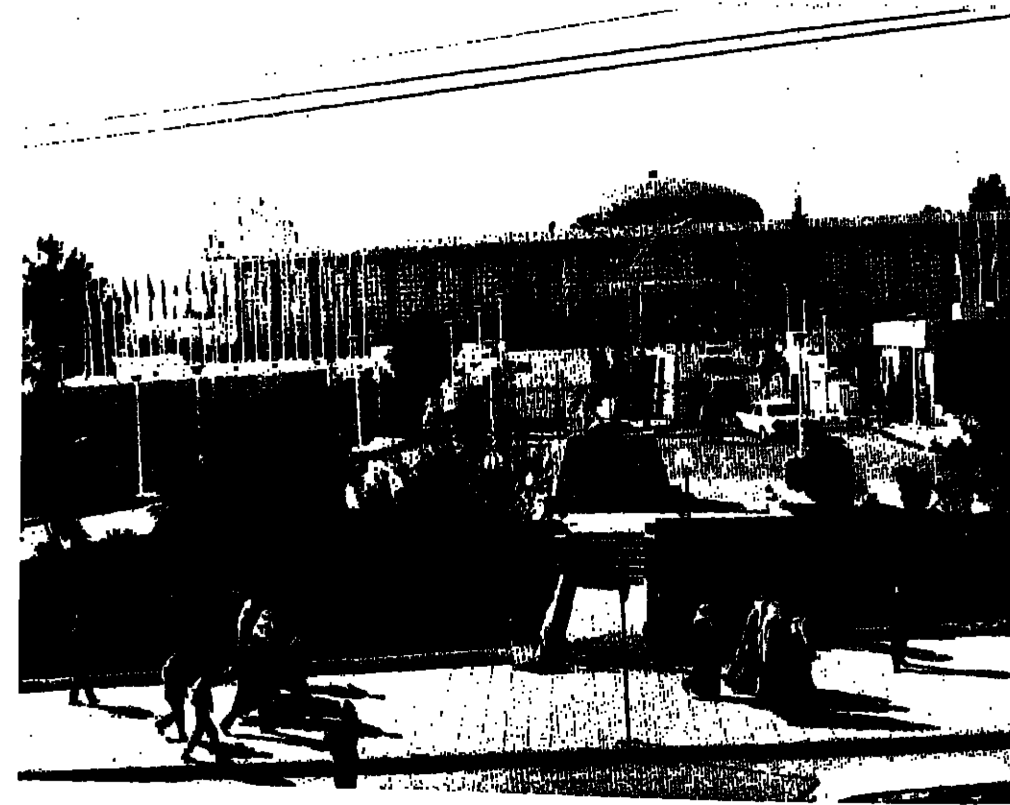




اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك



((مبنى مجلس الأمة الأردني))